



نصل بك الى قمة الأداء

**برامج تدريبية متخصصة
تتهادات مهنية معتمدة
إستشارات مالية و إدارية**

الخصخصة الاستعمار الرأسمالي الجديد

من إعداد

د / حسين الغراب

رئيس مجلس إدارة مركز الخبرات الإدارية والمحاسبية / كيم

مستشار التنظيم وإدارة الأعمال وخبير نظم التسويق وقواعد البيانات

خبير التدريب الإداري والإدارة الإستراتيجية وإدارة التسويق والإدارة المالية

www.camecenter.com

بسم الله الرحمن الرحمن

مقدمة

كان اعلان جورباتشوف لبرنامج الشهرير الاصلاحى^١ البروستروبيكا بمثابة المسمار الكبير فى نعش النظام الاقتصادى الشيوعى والذى انهار فيما بعد بسرعة غير متوقعة وتعدت آثار هذا الانهيار الدول التى كانت تطبق النظم الاشتراكية سابقة فى زمن صراع الاشتراكية والرأسمالية.

تلك الدول تعاضم وتنامى فيها القطاع الاقتصادى العام فأصبحت الدولة هى المالك وهى المحرك الوحيد (لآليات) الاقتصاد الرئيسية فى البلاد.

ونفاقت أزمات هذه الأنظمة يوما بعد يوم ولكن مع انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى وبروز فكرة النظام العالمى الجديد وافرازات حرب الخليج وجدت تلك الدول (المتخلفة) نفسها فى ظروف سياسة وايدلوجيه جديدة.

وفى تلك الأجواء ظهرت دعاوى التحرر من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى كحل للمشاكل التى تواجه نظم التخطيط المركزى للسوق وكحل لمشاكل القطاع العام ولتقليص دور الدولة فى التحكم فى النشاط الاقتصادى فاصبحت لذلك قضية بيع القطاع العام ذات أولوية ملحة وأصبحت قضية سياسية من الدرجة الأولى، وكخطوة أولية أساسية للتحويل للنظام الحر.

ومع أن الخصخصة ليست مفهوم جديد فكانت بريطانيا أول من استخدمته خلال الثمانينات ولكن السبب فى هذا الاندفاع نحو تطبيق "الخصخصة" بالدول التى كانت تطبيق الأنظمة الاشتراكية المعتمدة على القطاع العام، هو اخفاق النظام الاشتراكى والذى يتجسد فى القطاع العام، اخفاقا شديدا فى مسألة التنمية والاثار السلبية المرتبطة به.

ولكن هذا التسرع غير المدروس قد يؤدى لعواقب وخيمة فيما بعد وذلك لأن هناك تباين شديد بين طبيعة النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى وطول الفترة التى طبق فيها النظام الاشتراكى بتلك الدول، وقد كانت غالبية تلك الدول يمثل القطاع العام لها عنصر اساسى هام لعلاج المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالاجتماعيات مثل (البطالة - حقوق العاملين ... الخ).

ونحن هنا لا نرجح نظام اقتصادى على آخر بل يجب التنبيه على أهمية وجود تلك القطاع وحجمه المناسب فى الصورة التى تساعد على التنمية وليس الصورة السابقة المتعلقة بالفساد وتحقيق عجز بالموازنات.

ونحن لاندافع عن بقاء القطاع العام ولكن لا يجب أن ننسى أن عمليات الخصخصة تتم بسرعة دون حدوث تطوير حقيقى للقطاع^٢ العام، بل يبدو فى بعض الأحيان ان القرار السياسى هو الذى يتبنى تصفية القطاع العام.

^١ د / عبد العزيز اسماعيل داغستان - مقال بالأهرام الاقتصادى باسم (التخصيص بين السياسة والاقتصاد) العدد بتاريخ ١١/١/١٩٩٣ ص ٥٢.
^٢ نفس المصدر السابق.

ان مسألة تعجيل الخصخصة تختلف عن الخصخصة ذاتها، وذلك لأنه في غمرة هذا الاندفاع قد تغيب معايير هامة مهمة يجب مراعاتها وموافقة القوى السياسية عليها وهذه المعايير مثال (الانتفاع الجماعي) ^١ ولمن سوف يتم البيع الى آخر هذه التساؤلات التي تتعلق بموضوع اجراءات البيع.

وأخيراً نوضح أن مسألة بيع القطاع العام تحتاج لخطة اقتصادية يوافق عليها الشعب وتكون هذه الخطة ذات نموذج تنموي يحمل الهوية المصرية بدلاً من ذلك النقل المبتور المفروض علينا من قبل الغرب ، فالالاقتصاد المصري في ظل النظام العالمي الجديد مطالب بأن يتعامل مع هذه المتغيرات الاقتصادية الدولية بكثير من الحكمة والدراسة والتروة بعيداً عن الانفعالات السياسية والضغوط الدولية .

اننا نأمل أن لاتقع القرارات السياسية في الأخطاء السابقة وان تحسب النتائج طويلة الأجل قبل أن تؤخذ ببريق الاجراءات الاصلاحية التحريرية باعتبارها واجهة للحضارة السياسية المعاصرة أو أنها مقابل ضغوط من قبل القائمين على النظام الدولي الجديد.

ونحن من هذا المنطلق ورغبة منا في التعرف على الظروف الحالية والتطورات الدولية يمكن القول أن التطورات الدولية أخيراً قد حملت على طياتها (فرصاً) وحملت أيضاً (مخاطر) ^٢ ينبغي تجنب آثارها الضارة والانتباه لمضاعفتها السيئة. حتى لاتزيدنا ضعف على ضعف.

وفي مصر يجرى الان حوار حاد حول الاصلاحات الاقتصادية التي أتخذتها الحكومة المصرية لمعالجة المشاكل التي يمر بها الاقتصاد المصري منذ فترة طويلة ولقد ارتبطت هذه الاجراءات الاصلاحية ببعض المفاهيم الجديدة على مسامع الشعب المصري مثل "الحرية الاقتصادية" و "الخصخصة" وأرتبطت أيضاً بعدة هيئات دولية مثل "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي"، ونادى باريس. وكثير جداً من أبناء الشعب لا يدري حتى المعنى الظاهري لهذه المفاهيم أو هذه الهيئات ، مع أنه في هذا المنعطف التاريخي لاقتصاديات البلد ، لابد أن يكون لنا رأى سليم مبنى على العلم والحكمة دون أن تكون مواقفنا مجرد ردود أفعال وفلسفاتنا مجرد ترديد شعارات ففي هذا التحول التاريخي لاقتصاديات بلدنا من النظام المبنى على التخطيط المركزي الى النظام المبنى على آليات السوق في فترة وجيزة جداً قد يحمل في طياته "مخاطر كثيرة فى الأجل الطويل".

لذا فى هذا البحث نقوم بتوضيح مخاطر التحول السريع للنظام الاقتصادى المبنى على آليات السوق وخاصة أنه مرتبط بالنظام الرأسمالى العالمى الجديد والذى منذ نشأته أرتبط بالحركات الاستعمارية فى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويقوم هذا البحث بأفترض أن الخصخصة " نقل ملكية مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص".

ماهى إلا وسيلة جديد للغزو الرأسمالى للبلاد النامية والبلاد التى كانت تطبق النظام الاشتراكى.

^١ د / حسين حسين شحاته - مقال عن مؤتمر (الخصخصة) فى اليوبيل الذهبى لكلية التجارة جامعة عين شمس - مجلة الأهرام الاقتصادى. ص ٦١ العدد بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٤م.

^٢ د / ابراهيم حلمى عبد الرحمن - الاصلاح الاقتصادى فى مصر - كتاب الأهرام الاقتصادى عدد ٤٣ - سبتمبر ١٩٩١م.

وذلك لأن الدول الرأسمالية دائنة لمعظم تلك البلاد (مشكلة الدين الخارجى) وتستطيع فرض عليها اجراءات اقتصادية تحررية لخلق بيئة مواتية لاستنزاف أكبر قدر ممكن من ثروات تلك البلاد وتصريف الفائض بها.

فنعرض أولا : التطور التاريخى للنظام الرأسمالى وعلاقته بالاستعمار.

ثانيا : الليبرالية والخصخصة.

ثالثا : البنك الدولى والاستعمار الحديث.

والحمد لله والذى بنعمته تتم الصالحات

حسين محمد سمير حسين الغراب

القاهرة فى ٢٢/٤/١٩٩٣

تطور النظام الرأسمالي وعلاقته بالاستعمار

تدل دراسة تاريخ أوروبا الاقتصادية على أن هناك علاقة وثيقة بين النظام الرأسمالي والحركات الاستعمارية منذ نشأة النظام الرأسمالي.

الاستعمار والرأسمالية التجارية :

فلقد اقترن الاستعمار أولاً بالرأسمالية التجارية فى القرنى السادس والسابع عشر الميلادى، حين أنتشرت مبادئ التجاريين^١ فقامت الدولة الأوروبية باستعمار دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية للحصول على الذهب والفضة "لأنهم أهم أنواع الثروة ويجب على الحكومة تزويد البلاد بها وفقاً لمبادئ التجاريين المنتشرة حينئذ".

وقامت الدول الأوروبية أيضاً بزيادة صادراتها وتقليل واردتها عن طريق تصريف السلع بالمستعمرات التابعة لها ولعل هذا ما سمي بسياسات العهد الاستعماري^٢ والتي كانت من أهم مبادئها :

أ - "أن جميع السلع التي تدخل المستعمرات يجب أن تكون من إنتاج الدول المستعمرة وتنقل على سفنها".

ب- "أن جميع الحاصلات التي تخرج من المستعمرات يجب أن تصدر للدول المستعمرة وعلى سفنها".

ومن المعروف ما كان لاثـر هذه السياسات من حدوث تخلف شديد للمستعمرات ومن الناحية الأخرى حدوث تراكم رأسمالي كبير للدول الأوروبية المستعمرة، والى كان فيما بعد من أهم العوامل المشجعة لظهور^٣ الثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي نفسه.

الاستعمار والرأسمالية الصناعية :

ثم اقترن الاستعمار بعد ذلك بالرأسمالية الصناعية ثم الرأسمالية الاحتكارية فبعد ظهور الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) ورواج التفكير الاقتصادي البرجوازي الكلاسيكي الذي كان الأساس الفكري للنظام الرأسمالي ، والتي كان من أهم أسباب ظهورها زيادة أماكنيات التكوين الرأسمالي نتيجة للربا وسياسات الاستعمار، فمن المعروف أن أى نهضة صناعية تحتاج لوفرة من رأس المال لذلك كانت بريطانيا أول دولة قامت بها الثورة الصناعية لحصولها على رأس المال اللازم لتمويل الصناعات الناشئة (عام ١٧٦٠م) وذلك بسبب اتساع تجارتها الخارجية خلال القرن الثامن عشر من خلال مستعمراتها فى أمريكا والهند وقيام العائلات الأوروبية بعمليات المضاربة واقراض الغير وما ترتب عليه من تراكم رأس المال لديهم.

^١ ترجع هذه التسمية التى تشييه الدولة بالتاجر من حيث ان ربحها كريح التاجر.

نقلا من :

د / على لطفى (التطور الاقتصادي) دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي. مكتبة عين شمس - ١٩٨٧، ص ٢٦ .

^٢ للتوسع : د / زكريا محمد بيومي- مبادئ الاقتصادى - الكتاب الأول - دار النهضة العربية ١٩٨٩. ص ٦٤.

^٣ عبد المنعم راضى - مبادئ الاقتصاد - ١٩٨٨ مكتبة عين شمس . ص ١١٩.

وهكذا أقترن الاستعمار أولاً بالرأسمالية التجارية ثم بعد ذلك بالرأسمالية الصناعية التي نهبت ثروات دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وذلك لأن تلك الدول كانت المصدر الرخيص للمواد الأولية للصناعة في الدول الأوروبية.

ثم اقترن الاستعمار بعد ذلك بالرأسمالية الاحتكارية^١ التي احتكرت أسواق هذه الدول واستغلتها أسوأ استغلال لتصريف الفائض من إنتاج أوروبا الصناعي وذلك تحت ضغط الحاجة لمنافذ جديدة لتصريف الفائض الصناعي.

وهكذا استخدمت البورجوازية الصناعية^٢ جهاز الدول وجيشها في تأمين سيطرتها الخارجية لضمان الحصول على المواد الخام بأبخص الأسعار وتأمين الأسواق التي تمتص فائض الإنتاج وفائض رأس المال وتشكلت بذلك ظاهرة الكولونيالية^٣ المعتمدة على القهر والعنف والاستغلال المباشر لشعوب المستعمرات.

الاستعمار والغزو المالي :

أثبت الغزو المالي في الفترة التي جاءت بعد الثورة الصناعية أنه أضمن الطرق الى التوسع الامبريالي^٤.

ففي عام ١٨٧٤ أتى درزائيلي DISRAELI الى الحكم في بريطانيا ببرنامج توسعي استعماري، ففي عام ١٨٧٥ قام بشراء جزء كبيرة من أرصدة قناة السويس، وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق بين الامبريالية الأوروبية حينئذ وبين ما يعرف باسم (المالية العليا).

الاستعمار والديون :

بالإضافة لما سبق كانت الحكومات الأوروبية وكبار المالبين الأوربيين يقدمون القروض للدول المستعمرة التابعة لهم على أمل عجزها عن السداد فتقوم الدولة الدائنة أو حكومة الدائن باحتلال اقليم الدولة المدينة بحجة ضمان تسديد الديون^٥.

وباختصار يمكن القول انه قبل الحرب العالمية الأولى كانت الدول الصناعية قد بسطت نفوذها ليشمل مناطق شاسعة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ويوضح الجدول التالي الطبيعة الاقتصادية لحركة التوسع الامبريالي^٦.

١ / د / على لطفى - المرجع السابق. ص ٧٧ .
٢ / د / رمزي زكى - هذه الليبرالية الجديدة.. المتوحشة - مقال بمجلة الفكر الاستراتيجى العربى العدد (٤١) يوليو ١٩٩٢ ص ٢١١ .
٣ / د / رمزي زكى - نفس المرجع السابق ص ٢١١ .
٤ / د / على لطفى، المرجع السابق ص ٧٧ نقلا عن اسماعيل هاشم - مذكرات فى التطور الاقتصادى - دار الجامعات المصرية، ص ١٣٨ .
٥ / د / على لطفى - المرجع السابق، ص ٧٧ .
٦ / د / على لطفى - المرجع السابق، ص ٧٧ .

الدولة	عدد المستعمرات	المساحة بالأميال المربعة		السكان بالملايين
		الدولة الأم	المستعمرات	
بريطانيا	٥٥			
فرنسا	٢٩			
المانيا	١٠			
بلجيكا	١			
البرتغال	٨			
هولندا	٨			
ايطاليا	٤			
روسيا	٨			

الآثار الاقتصادية للحركات الاستعمارية :

ويمكن تناول نتائج الحركات الاستعمارية من اتجاهين متضادين هما :

الآثار الاقتصادية للاستعمار على الدول النامية.

والآثار الاقتصادية للاستعمار على الدول الرأسمالية.

وفى ايجاز نتعرض للآثار الاقتصادية للاستعمار على الدول النامية .

أولاً :

كان الاستعمار هو السبب الرئيسى فى بقاء هذه الدول فى تحالة تخلف اقتصادى وذلك لأن الاستعمار قد فرض على تلك الدول وضع يخل باقتصادياتها وهو ما يسمى بوضع "التخصص الدولى" ^١ فكانت الدول النامية لابد أن تخصص فى انتاج المواد الأولية (الاستخراجية والزراعية) حتى تحصل عليها الدول المستعمرة لإنتاج المنتجات الصناعية ثم اعادة تصديرها للدول النامية مرة أخرى بأثمان مرتفعة.

فمنذ قيام الثورة الصناعية حتى اليوم نج أن معدل التبادل TERMS OF TRADE يميل دائماً لمصلحة الدول الرأسمالية الصناعية على حساب الدول النامية.

ولعل من أهم التعليقات عن الآثار الاقتصادية السيئة للاستعمار ما قاله البريطانى موريس دوب ^٢ "أن السياسة الاستعمارية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تختلف من حيث الجشع القاسى للاستغلال إلا قليلا عن الأساليب التى أتبعها الصليبيون والتجار المسلحون فى المدن الايطالية فى قرون مبكرة من نهب أقاليم بيزنطة والشرق الأدنى".

^١ د / على لطفى - المرجع السابق، ص ٧٩.

^٢ المرجع السابق ص ٨٠ نقلا عن MOURICE DOBB; STUDIES IN THE DEVELOPMENT OF CAPITALISM, LONDON, 1954,P,311.

الآثار الاقتصادية للاستعمار على الدول الرأسمالية :

يرى الدكتور على لطفى^١ أن وضع التخصص الدولي " كان شرطا أساسيا لاستمرار الرأسمالية الصناعية وتقدم الرأسمالية الاحتكارية".

وذلك للحصول على المواد الخام بأرخص الأسعار وتصريف الفائض بأعلى الأسعار وتصريف فائض رأس المال لضمان التوسعات وزيادة الأرباح ، بل انه من وجهة النظر الاقتصادية الفنية :

يمكن القول أن السياسات الاستعمارية للدول الرأسمالية ساعدت على اخفاء العيوب الأساسية في النظام الرأسمالي والتي وضحتها وأجمع عليها معظم الاقتصاديين مثل كمينز آدم سميث، ديفيد ريكاردو، كارل ماركس، جون ستوارت، والتي اطلق عليها (ميل معدل الربح للتناقص في الأجل الطويل)^٢ وعلى الرغم من التباين الفكري وعلى الرغم من التباين الفكري الشاسع في تبرير أسباب هذه المشكلة لكل من الاقتصاديين السابق ذكرهم، والاختلاف الحاد في المواقف الاجتماعية لهذه المدارس، يجعلنا هذا أمام حقيقة موضوعية^٣ وان تباينت المدارس الفكرية لتفسيرها، وإن تاريخ الازمات الاقتصادية الدورية والتقلبات الاقتصادية طويلة المدى للدخل القومي في نمط الانتاج الرأسمالي ما هي الا تطبيقا لهذه الحقيقة التي يعانى منها النظام الرأسمالي.

وهذا العيب الأساسي بالنظام الرأسمالي لم يظهر خلال الفترة التي مارست فيها الدول الرأسمالية سياسات الاستعمار نتيجة لزيادة تراكم رأس المال من المستعمرات فيقول كينز " ان الحروب لعبت دوراً خلال القرن التاسع عشر في وقف ميل الكفاية الحدية لرأس المال نحو التناقص "فكانت تلك التوسعات الرأسمالية، فيقولم "مايكل براون" قلت تلك التوسعات من التناقضات التي توجد بالنظام الرأسمالي فساعدت على تخفيف حدة الصراع الطبقي من خلال ما وفرته من زيادة في الأجور الحقيقية للعمال عن طريق تحويل تلك الزيادة من فائض الأرباح المتزوجة من المستعمرات^٤ .

فلهذا تمسكت الدول الرأسمالية باحتلال الدول النامية تمسكا شديدا ولم توافق على منحها الاستقلال إلا عندما أضطرتها الظروف الى ذلك وازاء اشتغال الحركات التحريرية والثورية.

ولعل من أطرف ما قيل تعبيراً عن هذا التمسك باحتلال الدول النامية ما قاله جوزيف تشامبرلن JOSEPH CHAMBERLAIN الذي كان رئيساً للوزارة البريطانية في أوائل القرن العشرين (ان الامبراطورية هي التجارة) EMPIREIS COMMERCE وقوله ايضا لهذا السبب لن نتخلى عن مستعمراتنا في الهند ولا مصر^٥ وللسبب ذاته فاننى ألح على هذه الحكومة ألا تترك فرصة للتوسع في القارة الافريقية التي أصبحت مفتوحة للحضارة والتجارة".

^١ المرجع السابق - نفسه ص ٧٩.

^٢ للتوسع د/ محمد رضا العدل - جامعة عين شمس (الاقتصاد الكلى) سنة ١٩٩٠م، ص ٧٨.

^٣ د / رمزي زكي - مقال بمجلة الفكر الاستراتيجي العربي - مرجع سابق ص ٢١٨.

^٤ انظر على سبيل المثال : MICHAELB. BROWN. (THE ECONOMICS OF IMPRIALISM, PENFUIN . MODERN ECONOMICS

^٥ د / على لطفى - المرجع السابق ، ص ٧٩ MAURICE DOBB: STUBIES IN THE DEVELOPMENT OF .CAPITLISM, LONDON, 1954, P. 311

الخلاصة :

مما سبق يتضح لنا أن النظام الرأسمالي قد ارتبط استمراره بل بقاؤه بالسياسات الاستعمارية كشرط أساسي لضمان استمراره.

فكانت من أهم نتائج السياسات الاستعمارية التي مارستها الدول الرأسمالية وهو إخفاء أو عدم ظهور المشاكل المتعلقة بالعييب الأساسي للنظام الرأسمالي الذي اكتشفه كل من الكلاسيكين والماركسيين والكينزيين والذي سمي طميل معدل الربح نحو الانخفاض في الأجل الطويل" والذي ظهرت بوضوح آثاره في التقلبات الاقتصادية الدورية طويلة المدى للدخل القومي في نمط الإنتاج الرأسمالي. كما وضع د/ رمزي زكي^١.

أى أن استمرار النظام الرأسمالي أقترن بالتحركات التوسعية الاستعمارية ويظهر هذا بوضوح في قول د/ عبد المنعم راضى " أن من أسباب ظهور النظام الرأسمالي هو تراكم رأس المال الذي كان جزء منه يرجع لما حصلت عليه الدول المستغلة من خيرات ومكاسب من مستعمراتها^٢.

ويظهر أيضا في قول د / على لطفى :

" أن وضع "التخصيص الدولي" كان شرطا أساسيا لضمان استمرار الرأسمالية الصناعية وتقدم الرأسمالية الاحتكارية ويظهر جليا في قول د / رمزي زكي نقلا عن مايكل براون "ان التوسعات الرأسمالية الاستعمارية قللت من ظهور تناقضات النظام الرأسمالي وذلك عن طريق تخفيف حدة الصراع الطبقي عن طريق زيادة أجور العاملين من فائض الأرباح المنزوح من المستعمرات^٣.

وكل هذه الأقوال تثبت أن النظام الرأسمالي لجأ للاستعمار للحفاظ على بقاؤه من خلال الحصول على المواد الخام وتراكم رأس المال من الدول المستعمرة وتأمين الأسواق في المستعمرات لتصريف الفائض الصناعي وفائض رأس المال لضمان تشغيله.

الاستعمار الحديث والخصخصة :

يمر النظام الرأسمالي منذ السبعينات بمشاكل عديدة تتمثل في شدة^٤ الضغوط التضخمية وانخفاض تراكم رأس المال وتراجع معدلات النمو وزيادة البطالة.

وهذه المشاكل ظهرت في السبعينات وهي الفترة التي دخل فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي حقبة جديدة كان أهم معالمها تحطم الآليات الهشة التي كان يسير بها "انهيار نظام بريتون- بدء عصر تعويم أسعار الصرف وعدم التحكم في السيولة الدولية وبروز صدمتين دوليتين ٧٣ ، ١٩٧٤ و عام ٧٩ - ١٩٨٠".

^١ مرجع سابق سبق توضيحه بالصفحات السابقة حسب اسم المؤلف.

^٢ مرجع سابق سبق توضيحه بالصفحات السابقة حسب اسم المؤلف.

^٣ مرجع سابق سبق توضيحه بالصفحات السابقة حسب اسم المؤلف.

^٤ د / رمزي زكي - مرجع سابق ، ص ٢٤٢.

وفى سبيل معالجة هذه المشاكل والمشاكل المتوقعة حدوثها نتيجة احتدام الأوضاع الاجتماعية فى مركز المنظومة الرأسمالية فى المستقبل كنتيجة لفقدان فرص العمل كنتيجة لتراكم الفائض الاقتصادى وتلاشى كثير من الضمانات الاجتماعية نتيجة للدعوات التحررية (الليبرالية) التى تنادى بتقليص النفقات الاجتماعية للحكومات.

أنه سوف تقوم الدول الرأسمالية المعاصرة باتخاذ سياسات واجراءات مضادة لتلك الأزمة عن طريق اجراء احتواء للعالم الثالث أو البلاد التى كانت تطبق النظام الاشتراكي مسبقا وذلك عن طريق فرض اجراءات اقتصادية تحررية لتلك البلاد مستغلة فى ذلك وقوع معظم البلدان النامية فى مصيده الديون الخارجية والتى بلغت عام ١٩٩٢ ١.٢٨ تريليون دولار^١ ويتم فرض هذه الاجراءات التحويلية للنظام الرأسمالى عن طريق البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بالبلدان النامية والقطاع الخاص وتحرير كافة أوجه التجارة وتعديل السياسات النقدية حتى تكون البيئة مواتية لاستنزاف أكبر قدر من ثروات تلك البلاد عن طريق اعادة توزيع الثروة القومية لتلك البلاد النامية (القطاع العام) لصالح الاستثمارات الأجنبية عن طريق مايسمى بالخصخصة.

وهذا الفرض سنحاول التدليل على صحته فى الصفحات التالية ونعتمد اعتمادا أساسيا فى الاثبات على تقرير البنك الدولى "يوليو ١٩٩٢" وتقرير الأمم المتحدة عن الدول الأقل نموا لعام ١٩٩١م.

ويكون ترتيب الموضوعات كالاتى :

أولا : لتتعرف عن المفاهيم الظاهرية^٢ المتعلقة بالخصخصة وأسباب ظهورها ثم نعرض التطور التاريخى لدور الدولة وظهور الخصخصة وارتباطها بالتغيرات الليبرالية الحديثة.

ثم نوضح كيفية سيطرة البنك الدولى على الدول النامية بواسطة ما يسمى بقورض التكيف الهيكلى لىتم بيع شركات القطاع العام لتلك الدول الأجنبية عن طريق الخصخصة أو ليسهل مبادلة جزء من الديون بملكية بعض الشركات العامة مثلما حدث فى الأرجنتين وهذا ما سنحاول توضيحه فى الصفحات التالية.

"اذن لتتعرف أولا على الخصخصة ومفهومها " " ظاهريا"

أولا : ما هى الخصخصة (نورد للتوضيح) مقال للأستاذ/ عصام رفعت مع الاستاذ/ فؤاد عبد الوهاب منشور بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١١/١/١٩٩٣ ص ٨.

^١ تقرير البنك الدولى - ١٩٩٢ - واشنطن.

^٢ يقصد بالمفاهيم الظاهرية / أن الخصخصة فى ظاهرها قد تعتبر حل جيد لمشاكل كثيرة ولكنها فى حقيقتها قد تحمل مخاطر كبيرة على الاقتصاد القومى.

الخصخصة^١ (برنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة فى شركات الأعمال)

الخصخصة تهدف لاشتراك القطاع الخاص^٢ فى تملك وحدات قطاع الأعمال العام وهو ما يعنى بصورة أخرى أن توجد منافسة بين قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص لصالح المستهلك، وتهدف الخصخصة لتعميق شعور مساهمة الشعب فى تملك الأموال المستثمرة فى القطاع العام وهو ما سيعود عليه بالنفع من حيث حصوله على أرباح سنوية للأسهم المملوكة فضلا عن المكاسب التى سيجنيها من ارتفاع اسعار أسهمه فى البورصة.

والخصخصة لاتعنى فقط بيع شركات قطاع الاعمال العام بل تأخذ صور مختلفة (مثل) تأجير بعض وحدات القطاع العام للقطاع الخاص- بيع بعض الأصول غير المستغلة الاستغلال الأمثل).

لماذا الاتجاه نحو الخصخصة ؟

كان الاتجاه نحو الاهتمام بالنواحى الاجتماعية مع النواحى الاقتصادية لشركات القطاع العام ان تأثرت نتائج هذه الشركات وتدهور أرباحها وزيادة خسائرها وبالتالي تأثيرها على الموازنة العامة للدولة.

وقد ترتب على ذلك :

١. وجود فجوة بين الموارد والاستخدامات (أى وجود عجز مزمن فى الموازنة العامة وما يترتب عليه من ارتفاع نسب التضخم).
٢. تدهور مستوى انتاجية وحدات القطاع العام وعدم قدرة الدولة على توفير الاستثمارات اللازمة للإحلال والتجديد وادخال التكنولوجيا الحديثة.
٣. اختلال الهياكل التمويلية لشركات القطاع العام.

هل الخصخصة هدف :

لأنواع الملكية ليس المشكلة^٣ ولكنها وسيلة لتطوير قطاع الأعمال ونموه واتباع آليات السوق من أجل تحقيق التنمية.

الليبرالية والخصخصة :^٤

خضع دور الدولة فى ادارة النشاط الاقتصادى لتطور كبير فبعد أن كانت تقوم بدور الدولة الحارسة التى تقوم بوضع الاطار العام للنشاط الاقتصادى والاجتماعى وتوفير بعض الحاجات العادية الأساسية وذلك خلال فترة (١٧٥٠ - ١٨٥٠) أو الثورة الصناعية أو بما يسمى فترة رواج الفكر الاقتصادى الكلاسيكى البرجوازي

^١ د / عاطف صدقى - رئيس وزراء جمهورية مصر العربية - كشف حاسب ١٩٩٢ وبرنامج عمل ١٩٩٣ ملحق الاهرام الاقتصادى- ٤ يناير ١٩٩٣ ص٩.

^٢ حوار بين عصام رفعت والاستاذ/ فؤاد عبد الوهاب . رئيس المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال مقال بالأهرام الاقتصادى ص٨ بتاريخ ١١/١/١٩٩٣.

^٣ د/عبدالله سالم - الاهرام الاقتصادى ١٤/١٢/١٩٩٢ مقال ص١١.

^٤ د / رمزى زكى - مقال هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة - مرجع سابق ص٢٣٩.

الذى عبر عنه بمرحلة رأسمالية المنافسة *Laissez – faire capitalism* ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى عام (١٩٢٩ - ١٩٣٣) تعرض النظام الرأسمالى لكثير من الاضطرابات أزمة الديون والتعويضات الالمانية عقب معاهدة فرساي (١٩١٩) وكانت نهاية الوضع السابق بأزمة الكساد الكبرى فظهر نتيجة لذلك ضرورة التدخل الحكومى لمعالجة ومواجهة أزمات الرأسمالية (الاقتصاد الموجه) التى قد فسرها "كينز" وأثبت أنه لا توجد بما يسمى "الحرية الاقتصادية" بالمفهوم الذى قد وضع الكلاسيك وما يسمى بالتوظيف الكامل "وهكذا قبلت حينئذ غالبية الدول التدخل الحكومى الواسع فى النشاط الاقتصادى ولكن فى السبعينات وظهور الركود التضخمى واضطرابات آليات النظام الرأسمالى على مستواها العالمى، فظهرت البطالة والتضخم وعجز الموازنات العامة والدين المحلى وانخفاض معدلات نمو الانتاجية وانخفاض معدلات تراكم راس المال كان لهذا كله السند الفكرى للاقتصاديين الليبراليين للرجوع الى دعواتهم لتقليص دور الدولة مثلما ايام الثورة الصناعية ط فتعرضت الكنزية لحصار^١ نظرى طاحن من خلال هجمات المدرسة النيوكلاسيكية التى قادها لواءها ميلتون فريد مان M. Friedman مدرسة شيكاغو وايضا مدرسة اقتصاديات العرض Supply-Side Economics (لافر - Laffer) وانصاره فقد نسبت هاتان المدرستان كافة الأزمات والمشكلات التى عانت منها الرأسمالية (البطالة - الركود - انخفاض الانتاجية - التضخم - عجز الموازنة) الى تدخل الحكومة، وللحق أن أنصار (كينز) عجزوا عن الرد أو اقتراح سياسات Pragmatism (نفعية) للخروج من هذه الأزمة الهيكلية الرأسمالية التى دخلت فيها فى السبعينات سندا فكريا فى العودة لظهور ما يمكن أن يسمى بنظرة (المصلحة الخاصة)^٢ ونظرة المصلحة الخاصة اذا تعقبت جذورها فهى ترجع للاقتصاديين التقليديين الليبراليين ولاسيما (أدم سميث) والمقصود بنظرة المصلحة الخاصة أن الفرد عندما يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة انما يحقق فى ذات الوقت مصلحة الجماعة، ولكن فى الحقيقة ان التطبيق العملى لهذه الآراء سابقا أدى لنتائج مناقضة تماما لتعاليم تلك النظريات^٣ فأثبت الواقع العملى أنه ليس دائما أن المصلحة الخاصة تعمل فى اتجاه المصلحة العامة، وكذلك انه ليس صحيحا ان المصلحة الخاصة دائما حكيمة^٤ فكانت من أهم مساوئ النظام الرأسمالى اطلاقه للحرية بمفهومها الهمجى دون ضوابط.

فالحديث عن التوافق بين المصلحة الذاتية والمصالح العامة فى ظل الحرية الرأسمالية قد أصبح حديثا أدعى للسخرية^٥ منه الى القبول وذلك بعد أن ضج تاريخ الرأسمالية فجائع وكوارث يقل نظيرها فى التاريخ وبتناقضات صارخة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ففى ظل الحرية الرأسمالية تفتشت البطالة^٦ وحدث تفاوت

^١ نفس المرجع السابق.

^٢ يوسف كمال محمد - فقه الاقتصاد العام - ستايرس للطباعة ١٩٩٠ - ص ٤٧.

^٣ د / ابراهيم دسوقي أباطة - الاقتصاد الإسلامى (مقوماته - منهاجه) مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ١٩٧٣.

^٤ نقد منطلقات النظرية الكلاسيكية "كينز" نقلا من (د/ محمد رضا العدل الاقتصاد الكلى) كلية التجارة - جامعة عين شمس ١٩٩٠ ص ٢٩.

^٥ د / سعيد ابو الفتوح محمد بسيونى - (الحرية الاقتصادية فى الاسلام واثارها فى التنمية) ١٩٨٨م دار الوفاء للطباعة - ص ٣٢٠.

^٦ نفس المرجع السابق ص ٣٣.

كبير فى الدخول والثروات وقامت الحركات الاستعمارية وقامت الاحتكارات واستعب الهوة بين الطبقة العاملة وطبقة أصحاب رؤس الأموال.

أخيرا فقد أفرزت الأزمة الهيكلية التى دخلت فيها الرأسمالية منذ مشارف السبعينات أشد التيارات الليبرالية تطرفا^١.

وقد انقسم هذا التيار الليبرالى الجديد لرعين رئيسيين يصبان معا فى منبع واحد هو المناداة باطلاق الحرية الاقتصادية بمعناها الهمجى^٢ الى أقصى حد ممكن.

وفيما يلى توضيح هذا الفرعان وعلاقتهم بالخصخصة :

الفرع الأول : " ضرورة تحجيم دور الدولة "

وهو يتمثل فى أن الحرية^٣ الاقتصادية هى أساس حياة الفرد والمجتمع وأن الضوابط هى الاستثناء (العودة لفكرة اليد الخفية لأدم سميث) والتى ثبت فشلها، وان الرأسمالية كنظام يقوم على حرية السوق قادر على تصحيح أخطاءه بنفسه وذلك لو تيسر له الحرية الكافية دون تدخل الدولة - وان ما حدث للرأسمالية فى القرن الـ ١٩ والقرن الـ ٢٠ انما يعود الى عدم احترام قوانين السوق وتدخلات الدولة والنقابات العمالية، وقد اتخذ هذا التيار الهجوم على السياسات الاجتماعية التى تطبقها الدولة مثل (اعانات البطالة والفقير والدعم السلعى) بأنها هى التى سببت عجز الموازنات والذى كان يمول عن طريق طبع البنكوت مما أدى لزيادة التضخم أو عن طريق زيادة الضرائب مما أدى لتأثير محبط على قرارات الادخار والاستثمار فى القطاع الخاص الخاص فكان التدخل الحكومى هو المسئول الأول والأخير عن زيادة الاسعار وتدنى الادخار وركود الاستثمار وتراجع معدلات النمو.

بل أن بعضهم مثل "دليدلر"^٤ يقترح أن حل معضلة البطالة هو قبول المجتمع للبطالة الطبيعية التى ممكن أن تصل الى ٩% من مجموع القوى العاملة . أى أن معنى هذا كسر قوة نقابات العمال.

فوفقا لهذا التاريخ لا بد أن ترجع الدولة لدورها القديم (الدولة الحارسة) لأن التكلفة الاجتماعية أصبحت غير محتملة على الاطلاق فى ظروف الكساد وانخفاض معدلات لاربح وعبرت عن رفضها لاستمرار دفع تلك التكلفة فلطالبت بتقليص الانفاق العام ذات الطابع الاجتماعى لكى تبرر مطالبتها بتخفيض الضرائب المفروضة على الدخول والثروات المرتفعة. ووفقا لهذا فإن دور الدولة هو القيام بالوظائف التقليدية وأن تقوم بضبط معدلات نمو عرض النقود فقط.

١ د / رمزى زكى - مرجع سابق ص ٢٣٩.

٢ نفس المرجع السابق مباشرة نفس الصفحة.

٣ د / رمزى زكى (المقال السابق) ص ٢٤٢.

٤ نفس المرجع السابق.

الفرع الثانى :

"المناداة بإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البرجوازية"^١
أى أن البحث عن مصادر جديد للتراكم الرأسمالى للاستعانة به فى مرحلة التوسع
القدمة ، تتبلور فكرة هذا التيار فى قضيتين أساسيتين :
خفض الضرائب على الثروات الخصخصة

أ - المناداة بخفض الضرائب ب- بيع مؤسسات الدولة ونقل
على الدخول والثروات الكبيرة. ملكيتها للقطاع الخاص.

وفى هذه القضية يعتقد أنصار هذا التيار ان أهم ما يحتاج اليه الرأسماليون لزيادة
الانتاج (العرض) هو توفير الحوافز والأمان والحرية المطلقة لهم فى تعظيم
أرباحهم ودخولهم وأهم الوسائل المؤدية لهذا هو تخفيض الضرائب المفروضة على
دخولهم وعلى ثرواتهم لأن هذه الضرائب أثرت على استثماراتهم لهذا لابد من
خفض الضرائب حتى تحفز الأفراد على العمل والادخار والاستثمار ولاخوف من
حصول عجز بالايرادات باملوازنة العامة (وفقا لمنحنى لافر) لأن تخفيض
الضرائب سوف يجعل الحصيلة الضريبية تزداد نظر للآثار التوسعية فى الدخل
والنتاج والتوظيف التى سيحدث كنتيجة لهذا التخفيض فى الضرائب، وسرعان ما
تبنت حكومات الدول الرأسمالية الصناعية هذه الفكرة فسارعت حكومة ريجان^٢ فى
أوائل الثمانينات من خلال ما أوصيت به لجنة (كيمب - روث) لإجراء خفض كبير
فى الضرائب على الدخل والثروة وكذلك بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول وكانت
نتيجة لهذا :

١. زيادة موارد القطاع الخاص وبذلك حديث اعادة توزيع الدخل لصالح هذا
القطاع :

وفى هذا يقول جون كنت جالبرت^٣ "خفضت الضرائب لمصلحة الاثرياء انى
اسف أن أدلى بمثل هذا الاعراف".

٢. تزايد عجز الموازنة لإنخفاض الحصيلة الضريبية :

فى عام ١٩٨٢ : ١٩٨٦ كان ريجان يقول انه سيكون هناك فائض بحلول
١٩٨٦ قدره ٢٨ مليار دولار ولكن الحقيقة أنها حققت عجزا قدره ٢٢٦ مليار
دولار وفى اعتراف لديفيد ستوكمان مسئول الموازنة العامة فى "ادارة ريجان"
بعد تركه للخدمة كتب كتابا "كاملا" اسمه :

^١ د / رمزى زكى (المقال السابق) .

^٢ الاقتصادى مهير بوز (الانهيار، يوم الاثنين الأسود ١٩ أكتوبر ١٩٨٧) ترجمة عفيفى تلجوق (بيروت- الحمراء ١٩٩٠) ص ١٧١ .

^٣ د/ رمزى زكى المقال السابق ص ٢٤٤ .

حول الخدع الحسابية والتفريق غير العادى الذى أعدت به الموازنات العامة اثناء حكم ريجان.

ب- بيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص "الخصخصة":

راحت تردد المقولات النيوكلاسيكية ثانية مثل أن الدولة هي أسوأ مستثمر وان القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيصه للموارد من القطاع العام وان زيادة حجم الاستثمارات الحكومية تزعج القطاع الخاص وتحد من حركته وان نمو القطاع العام يهدد بظهور الشمولية.

"لهذا وجب بيع القطاع العام للقطاع الخاص"، وقد تمخض التبنى الواسع لهذه القضية عن اعادة توزيع الثروة القومية لصالح البرجوازية بعد تمكينها من الاستيلاء على ملكية اصول هذه المشروعات وادارتها على اساس قواعد السوق لحسابهم فى الدول الرأسمالية.

ولقد ظهر هذا الاتجاه بعد استحكام أزمة الرأسمالية فى السبعينات وقد ظهر هذا الاتجاه كأنه لانفراج الأزمة لابد من تخلى الدولة عن ملكيتها لهذه المشروعات وبدا الاعداد لنقل ملكيات هذه الشركات الواحدة تلو الاخرى " كأنها عجولا سمنت للذبح" ¹ وكانت البداية فى بريطانيا (شركة برتيش تليكوم) وما تلى ذلك من شركات أخرى أيام حكم تاتشر ثم راحت حكومات بلاد أخرى تسير على المنهج نفسه مثل (فرنسا - ايطاليا - كندا - سنغافورة) والمهم أن البيع لم يكون قاصرا على الرأسماليات المحلية فقط بل شاركت فيه المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية.

وان كانت عمليات البيع هذه قد حققت نتائج جيدة للبلاد الرأسمالية كان هنا لابد لنا من توضيح نقطة هامة أن حجم القطاع ² العام بتلك الدول الرأسمالية ضئيل جدا بالمقارنة مع الدول النامية، مثلا فى مصر يبلغ حجم القطاع العام حوالى ٧٠% من أدوات الانتاج المملوكة للدولة والقطاع العام فى حين أنه فى الولايات المتحدة لايتعدى حجم القطاع العام ٢% وفى بريطانيا كانت ٢٠% ثم أصبحت ٨% بعد بيع بعض الشركات العامة.

ثم أن الدول المتقدمة يوجد بها سوق متطور لرأس المال الذى تفتقر له الدول النامية.

كذلك يوجد اختلافا فى نوعية القطاع العام الموجود فى الدول النامية عن الدول المتقدمة، ففي الدول المتقدمة نجد أن القطاع العام ذى تنوع محدود، ففي أمريكا على سبيل المثال تشرف الحكومة على تقديم الخدمات فى المدن الكبيرة فقط أما فى الدول النامية نجد الدولة تمتلك ابتداء من مشروعات الحديد والصلب الى (الحلاق) القطاع العام.

مما يؤكد أن تلك الاجراءات من تحجيم دور الدولة وخفض الضرائب على الدخل والثروات الكبيرة وبيع القطاع العام واطلاق آليات السوق فى بيئة

¹ د / رمزى زكى - مرجع سابق.

² د / رمزى زكى - مرجع سابق.

يغلب عليها الاحتكار سوق تتمخض في اعادة توزيع شبه جذرى فى الثروة القومية للبلاد النامية والبلاد الرأسمالية على حد سواء لصالح البرجوازيين وضد كاسبى الأجور والمرتببات.

والدليل على هذا

أنه فى أمريكا قفزت^١ الحصة التى يملكها أغنى ١% من سكان أمريكا من ٢٤.٩% فى عام ١٩٦٩ الى ٣٤.٣% فى عام ١٩٨٣ أى بزيادة قدرها ٣٨% ونلحق الجدول رقم (١) الذى يوضح تطور الحصة المملوكة لاغنى ١% من سكان أمريكا وهو تركيز شديد للثروة يراه البعض أنه أعلى رقم قياسى فى التاريخ^٢ والجدير بالذكر أن هذا التركيز الشديد حدث فى بلاد أخرى غير أمريكا وترتب على ذلك التركيز الشديد للثروة ان الدخل القومى قد أعيد توزيعه بشكل أكثر تفاوتاً لهذا، فطبقاً لبعض المصادر^٣ يعتبر دخل أغنى ٥% من السكان الأمريكيين يفوق مجمل دخل أفقر ٤٠% من سكان الشعب الأمريكى.

فانخفض الرصيد النسبى للأجور المدفوعة من اجمالى الدخل القومى فى البلاد الرأسمالية الصناعية وبخاصة بعد التخفيض الشديد الذى يحدث فى الانفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية^٤ والواقع أن حل أزمتات الرأسمالية لن تتم إلا فى ضوء القبول الواسع للبطالة والدليل على هذا نرفق جدول يوضح تطور حالة البطالة ومؤشرات أخرى فى البلاد الرأسمالية السبعة (جدول رقم (٢))^٥.

فى ضوء ما سبق من المتوقع ان تحتمل الأوضاع الاجتماعية فى مراكز المنظومة الرأسمالية فى المستقبل ولن يكون بإمكان اية دولة رأسمالية صناعية أن تتحمل ضغوط البطالة كنتيجة لفقدان فرص العمل وتلاشى كثير من الضمانات الاجتماعية.

ولهذا سوف تقوم الدول الرأسمالية المعاصرة باتخاذ سياسات مضادة لتلك الأزمة لضمان تصريف الفائض الاقتصادى والحصول تراكم رأسمالى جديد عن طريق احتواء العالم الثالث مرة أخرى من خلال فرض اجراءات اقتصادية تحررية لتهيئة البيئة الصالحة للاستثمار الاجنبى للعمل فيها لشراء أو الحصول على الثروات القومية لتلك البلاد بأبخس الأسعار وذلك عن طريق البنك الدولى وصندوق النقد اللذان يتبعان للدولة الرأسمالية فمثلا البنك الدولى تمتلك الدول الصناعية الرأسمالية السبع نصيب كبير جدا حوالى ٥٠% (ونرفق بيان الاكنتابات فى اسهم رأس المال وحقوق- التصويت فى البنك الدولى لعام ١٩٩٢) جدول رقم (٣) لتوضيح أن الدول الرأسمالية هى التى تتحكم فى سياسات وشروط البنك لإعطاء القروض مستغلة فى ذلك وقوع

١ د / رمزى زكى - المقال السابق ص ٢٤٦.

٢ انظر رافى باترا (الكساد العظيم - هل بدأ يتحقق) بيروت، دار الحمراء ١٩٩٠ ص ١٠١.

٣ المصدر السابق ص ١١٥.

٤ المصدر السابق ص ١١٤.

٥ د/رمزى زكى - مصدر سابق.

الدول النامية فى فتح الديون الخارجية التى وصلت الى ١.٢٨ تريليون دولار كما جاء فى تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٢.

البنك الدولى وعلاقته بتشجيع الاستثمار الاجنبى فى الدول النامية عن طريق قروض التكييف الهيكلى :

١. نشأة البنك الدولى :

أنشئ البنك الدولى للتعمير والتنمية فى ضوء ميثاق بريتون ووردز^١ ١٩٤٦م بناء على المقترحات الامريكية لاستكمال مهام صندوق النقد الدولى فمهام الصندوق تتعلق بالأجل القصير، أما مهام البنك الدولى تتعلق بالأجل الطويلة.

وكان الغرض من انشائه تقديم القروض طويلة الأجل لتشجيع حركات الاستثمار الدولية الاعضاء لتساعدها فى عملية التعمير والبناء لاقتصادياتها المدمرة أو المخربة وايضا لتشجيع وحفز الامكانيات والموارد الانتاجية فى البلاد النامية وجاء أيضا ضمن أهداف البنك "تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة^٢ عن طريق الضمانات والمساهمة فى القروض والاستثمارات الاخرى التى يقوم بها القطاع الخاص بالشروط المناسبة والعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية بناء على مقترحات روكفلر فى الخمسينيات اثناء رئاسة " أيوجين بلاك" للبنك. وكان البنك معقلا لليبرالية الاقتصادية إلا أنه اضطر أمام تطور دور الدولة والتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى فى الفترة السابقة أن يمنح قروضه للدولة التى ليست بها آليات السوق ولم يستطيع حينئذ معارضة تلك الدول فى فرض نظام آليات السوق على اقتصادياتها إلا أنه فى الثمانينات تحول البنك لقوة ضاغطة هائلة على اقتصاديات الدول النامية خاصة بعد تراكم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان قبل الثمانينات مما أدى الى حدوث ما سمي (أزمة الديون الخارجية) حينما امتنعت المكسيك والارجنتين والبرازيل وغيرها عن دفع أعباء ديونها الخارجية.

ومن ذلك التاريخ بدأ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ادارة أزمة المديونية بشكل صارم التى تحولت لمشكلة حادة تؤرق الرأسمالية المعاصرة وخاصة بعد أن جفت مصادر الاقتراض الخارجى للدول النامية وأنه لن يكون بإمكان البلاد النامية ان تعيد جدولة ديونها الخارجية أو أن تحصل على قروض جديدة أو أية مساعدات اقتصادية الا اذا رضخت للشروط الصارمة التى تفرضها برامج التكييف التى صممها صندوق النقد الدولى بشكل عام لكى تطبق على أى بلد مدين ومن المعروف ان هذه البرامج كانت تلقى فى السبعينات رفضاً شديداً من جانب الدول المدينة.

^١ د / رمزى ذكى العايدى (التاريخ السرى للبنك الدولى) - دار سينا للنشر باختصار فى مقال بمجلة الاهرام الاقتصادية - عرض / مشيرة موسى - العدد بتاريخ ٧/١٢/١٩٩٢ - ص ٦٢ .
^٢ نفس المرجع السابق - ص ٦٢ .

وهكذا أصبحت القروض (التكليف الهيكلي) بما تضعه من موارد للبلد يمتد تسويتها من خمس لعشر سنوات وسيلة أساسية لتمكين صندوق النقد الدولي من تنفيذ برامج التثبيت التقليدية التي يفرضها على البلاد المدينة ذات الوضع الحرج، ولضمان انفتاحه على النظام الرأسمالي العالمي بالشروط التي يراها راس المال العالمي، هكذا تكاملت سياسات البنك مع الصندوق، وكتلتا المؤسستين تعملان بشكل يمثل قوة جبارة موحدة في التعامل مع الدول المدينة فأخذ التقيد العملي لمجالات المسؤولية لهما يقل أكثر بأكثر على حد تعبير "هيرويوكي" أحد خبراء البنك.

علاقة قروض التكليف الهيكلي والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية :

لم أجد أفضل مما جاء في تقرير الأمم المتحدة عن البلدان الأقل نمواً لعام ١٩٩١ عن هذه العلاقة والتي تبين أشكال الاستثمار الجديد الرأسمالي : والذي يتلخص في ان الدول الدائنة تفرض شروط قاسية على الدول المدينة للتحويل الى آليات السوق وبيع شركات القطاع العام بها حتى يتسنى للدول الأجنبية اعادة احتواء تلك البلدان مرة أخرى عن طريق شراء القطاع العام وادارته وفقاً لآليات السوق.

ونعرض الان النص كما هو وارد بتقرير الأمم المتحدة ١٩٩١م.

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أقل البلدان نمواً - ١٩٩١)

وتحت عنوان "تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أقل البلدان نمواً" ينص برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات^١ على أنه يمكن للمؤسسات الخاصة. أن تقوم بدور أكبر في تحقيق التحويلات باقتصادات أقل البلدان نمواً وتحقيق أهداف التنمية الوطنية ويمكن أن يوفر الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات الأجنبية طائفة هامة من المهارات الجديدة التي يمكنها مع الوقت أن تسهل اندماج مجالات من النشاط الاقتصادي لأقل البلدان نمواً اندماجاً تدريجياً في الاقتصاد الدولي.

وزيادة مشاركة المستثمرين في القطاع الخاص لتحديث القاعدة التكنولوجية والانتاجية في أقل البلدان نمواً انما تفترض أصلاً زيادة التزام حكومات أقل البلدان نمواً بتنمية القطاع الخاص. لذلك ينبغي لها أن تبذل جهوداً أكبر لتهيئة بيئة ملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بمتابعة سياسة الاقتصاد الكلي (سياسة التجارة، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، والسياسات الضريبية) التي من شأنها أن تشجع الاستثمارات الخاصة بإتاحة مرافق هيكلية ملائمة (لاسئما المرافق العامة، والنقل، والاتصالات) وارساء اطار قانوني يعتمد عليه ويمكن المستثمرين المحتملين من الوقوف صراحة على فوائد الاستثمار في البلد. هذا علاوة على أن اللوائح المقيدة لأنشطة وعدد المغتربين الذين يمكن توظيفهم أو مدى الملكية التي يمكن للمقيمين من بلدان أجنبية الحصول

^١ منقولة بالنص من تقرير الأمم المتحدة عن أقل البلدان نمواً - ١٩٩١م.

عليها لوائح ينبغي تقليصها ان لم يكن ازالتها تماما أو الاستعاضة عنها بتدابير حافزة وعلاوة على ذلك ينبغي لحكومات أقل البلدان نموا أن تدعم بنشاط الأنشطة الترويجية في الخارج، بما في ذلك الاشتراك في المعارض التجارية وانشاء مراكز لترويج التجارة وايفاد بعثات تجارية.

وكثير من الحكومات المانحة^١ ومن المستثمرين الأجانب يعتبرون أن تهيئة بيئة متيحة للأمكانيات في أقل البلدان نموا شرط أساس لإنشاء قطاع خاص قابل للاستمرار وتوفير الاستثمارات الأجنبية والمساعدة له. ففي ردها على استبيان الاوبكتناد، اشارت المانيا الى ضرورة تهيئة أوضاع اطارية ملائمة وأفادت بأن ٣٠ من معاهدات حماية الاستثمارات سارية في أقل البلدان غرا (من أصل ٦٣ معاهدة أبرمت في المجموع). كما أشارت الى الجهود التي تبذلها لها أقل البلدان نموا لتعزيز الخصخصة واصلاح القطاع المالي.

وجرى أيضا تنفيذ مشاريع في عدد من أقل البلدان نموا لتعزيز القطاع الخاص من خلال اصلاحات تنظيمية ومؤسسية. انتهى ألا يدلل هذا على رغبة الدول الرأسمالية في زيادة استثماراتها في الدول النامية وذلك عن طريق الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية التحررية؟! وهذا في حد ذاته يلقي الضوء على عملية الخصخصة وانها قد تصبح وسيلة لزيادة التدخل الأجنبي في الدول النامية عن طريق التحكم في مصادر الموارد الطبيعية (الصناعات الأولية والاستخراجية) وذلك كما سبق أن وضحنا فتصبح الخصخصة خطوة هامة لزيادة الاستثمار الرأسمالي الجديد^٢ للحصول على المواد الخام وتصريف الفائض الرأسمالي. وذلك عن طريق تحكم الدول الدائنة في فرض برامج اقتصادية تحررية (تكييف هيكلية) من خلال هيئة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومما يسهل تلك التسلط الرأسمالي أن معظم الدول النامية مدينة للدول الرأسمالية وقد بلغت ديونها كما ذكر في تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٢ ان حجم ديون الدول النامية بلغت ١.٢٨ تريليون دولار عام ١٩٩١.

ونورد هنا دليل لايقل أهمية عن الدليل السابق ألا وهو قائمة توصيات البنك الدولي للحكومات التي تتبع اجراءات التكييف الهيكلي بخصوص عملية الخصخصة والتي توضح بشدة اتجاه البنك في أمرين هامين.

١. تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق بيع شركات القطاع العام للأجانب.

٢. مبادلة الديون بحصص من الملكية في شركات القطاع العام التي تملكها الدول المدينة.

^١ المانحة للقروض.
^٢ لإرتباط الرأسمالية مسبقا في عصور الرأسمالية التجارية والصناعية بالاستعمار.

ولعل هذا يذكرنا بعهود الاستعمار الأولى حين كانت الحكومات الدائنة تقوم باحتلال الدولة المدينة بحجة ضمان تسديد الديون كما سبق أن وضعنا فى علاقة القطاع الرأسمالى بالاستعمار.^١

ومن المفيد أن نعرف أنه تم فعلا إلغاء جزء من ديون الأرجنتين^٢ بلغ ٧ مليار دولار مقابل نقل ملكية شركتى الهاتف والخطوط الخلوية.

ونلحق تلك القائمة للدلالة على هذا "الاستعمار بالديون الجديدة" وهذه القائمة وردت فى تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٢ الصادر فى واشنطن وهى صفحة رقم ٨٣ بالتقرير.

ورأينا انه من الافضل الحاقها كما هى دون أى تعديل حتى يتضح للقارئ اتجاهات البنك من خلال التوصيات التى يقترحها للحكومات المعنية بهذا.

والسؤال الآن : هل هذه القائمة لاتوضح رغبة البنك فى تشجيع بيع شركات القطاع العام للأجانب أو مبادلتها بجزء من الديون.

ومن المفيد ان نعرف أن البنك الدولى بلغ مجموعة أراضه لأغراض التحويل الاقتصادى ٥.٨٤٧ مليار دولار.

وأخيرا نورد الدليل الثالث عن علاقة اجراءات الاصلاح الاقتصادى بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى خاصة فى مصر وأنه نتيجة لتحول مصر لآليات السوق تم الغاء ٥٠% من ديونها فأرتطبت عملية الغاء الديون بالتحول الاقتصادى للبلاد المدينة نحو الرأسمالية المعاصرة وأبلغ دليل على هذا ما ورد بتقرير الأمم المتحدة عن البلدان الأقل نموا - ١٩٩١ - صفحة ١٤٤، عن اعفاء بعض الدول من الديون مثل هولندا فقد بلغت الاعفاءات حوالى ٨ مليار دولار أما بالنسبة لمصر فلقد ورد بالنص كالاتى :

" تجدر الاشارة الى أن المبالغ المعنية أدنى بكثير من تلك التى منحها نادى باريس لإعفاء بولندا ومصر فى عام ١٩٩١ والتى بلغت مجموعها ٣٤ مليار دولار وذلك لأن الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا وجهود التكيف التى تبذلها انما تدعوان الى معاملتها (معاملة سخية) بنفس القدر " انتهى أى انه كلما زادت الجهود نحو التحرر الاقتصادى كلما زادت الاعفاءات.

^١ البنك الدولى - تقرير يونيو ١٩٩٢

الاستعمار الحديث وبيع شركات القطاع العام :

من العرض السابق نستطيع ان نقول ان البنك الدولي والدول الدائنة يريدان تشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل البلدان النامية كما ورد في تقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي (كما سبق أن بينا)

ولكن هناك قد يسأل سائل وما الخطر من بيع شركات القطاع العام للاستثمارات الأجنبية؟

وللإجابة على السؤال نورد تلك الأدلة : (السيطرة الاقتصادية)

نبه د/ على لطفى الى ضرورة حصول الدول النامية على استقلالها الاقتصادي أولاً قبل التنمية وذلك عن طريق التخلص من تسلط الاستثمارات الأجنبية أو التخلص من القيود الاقتصادية مثل القروض والمنح والهبات والاستثمارات الأجنبية فبالرغم من المزايا الظاهرة للاستثمار الأجنبي ولكنها أتجهت معظمها (أى رؤوس الأموال نحو الصناعات الاستخراجية والانتاج الأولى (مزارع - مناجم - بترول) أى الانتاج للتصدير اى للحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية التى تحتاجها الدول الأجنبية مثل أهداف الحركات الاستعمارية القديمة وفى هذا يقول^١ أن الرأسمال الأجنبي بدلا من تنمية الاقتصاد المحلى حقق مزايا للمستثمر وللدول الصناعية التى كانت تهدف اصلا للمواد الأولية والغذائية من الدول النامية.

وهذا النمط الاستعماري الجديد للاستعمار الأجنبي. قد اثر على مجرى النمو الاقتصادي للدول النامية.

ففى رأى البعض ان الشركات متعددة الجنسيات كاستثمار مباشر للرأسمال الأجنبي ما هى إلا أداة لزيادة التبعية الاقتصادية والتقنية التى يستخدمها النظام الرأسمالى العالمى^٢ ومن السهل الربط بين ظاهرة تدهور شروط التجارة ضد مصالح الدولة النامية من ناحية وادماج هذه البلاد فى شبكة الانتاج الدولى التى تديرها الشركات عابرة القومية من ناحية أخرى فقد سيطرت المشروعات التابعة للشركات عابرة القومية على أهم مصادر الدخل والتصدير فى البلاد النامية وهى صناعة الاستخراج وقد كانت تلك الصادرات تتجه تلقائيا الى الشركة الأم ومن هنا فقط كانت أسعار التصدير من المواد الأولية تتحدد وفقا لحاجات هذه الشركات.

ووفقا لأرقام صندوق النقد الدولى^٤ قامت شركات البلاد المتقدمة باستثمار نمو ٦.٣٠٠ بليون دولار فى البلاد النامية فى الفترة من عام ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ ولقد حصلت فى المقابل على نحو ٢٠ بليون دولار كدخل لهذا الاستثمار وفى الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٤ كان الاستثمار المباشر المسجل

^١ د / على لطفى - مرجع سابق ص ٧٩ .

^٢ د / على لطفى المرجع السابق ص ٨٠ .

^٣ محمد السيد سعيد - الشركات عابرة القومية - عالم المعرفة (٧٠) نوفمبر ١٩٨٦ الكويت.

^٤ يوسف كمال محمد - الإصلاح الاقتصادى (رؤية اسلامية - دار الهداية) ١٩٩٢م.

دخوله في ٦١ دولة نامية يصل الى ٨٤٥٠ مليون دولار ، وكان الدخل المحول الى البلاد المتقدمة في هذه البلاد كمدفوعات من الشركات التابعة والمنسبة يصل الى ٣٩.٧٨٦ بليون دولار.

السيطرة السياسية للاستثمارات الأجنبية :

وتستطيع هذه الشركات التأثير على الأوضاع السياسية في الدول ومثال هذا نجحت الشركات الأمريكية في الاطاحة بحكومة (الليندي) الرئيس المنتخب في شيلي " تفيد الوثائق التي تكشف عن هذه الحرب انها قد تمت على جبهة واسعة شملت قيام البنوك الأجنبية بالامتناع عن تمويل التجارة الخارجية وخلقت بالتالي أزمة خانقة في امدادات الغذاء، ونظمت هذه الشركات اضرابا اقتصاديا عن طريق اغلاق كافة الشركات الأجنبية في المجال الصناعي والخدمات وشمل هذا الاضراب قيام عناصر محلية بشل المواصلات والموانى والاتصالات الخارجية^١ .

من العرض السابق يتضح خطورة بيع شركات القطاع العام للاستثمارات الأجنبية التي تمثل الاستعمار الرأسمالي القديم.

^١ الشركات الرأسمالية الاحتكارية - فايز محمد على - دار الرشيد بغداد ١٩٧٩ ، ص ٧٠.

" خطة مصرية للخصخصة "

وفى ضوء تلك المحاذير نطالب القرارات السياسية بضرورة التأنى فى عملية بيع القطاع العام للاستثمارات الأجنبية، إلا بعد وضع خطة طويلة الأجل يوافق عليها جميع الشعب وتعتبر عن رغباته بشرط ان يتوافر فى تلك الخطة الضمانات الكافية لحماية سيادة الدولة المصرية من السيطرة الاقتصادية والسياسية للاستثمار الأجنبى مثل (قوانين عدم الاحتكار للسوق المصرى) واعطاء أولوية للمستثمر العربى والمستثمر الأسيوى المسلم وخاصة بلاد النمرور الأسيوية مع ضرورة حماية الاستثمارات المصرية من المنافسة غير العادلة مع الاستثمارات الأجنبية وأهم من ذلك كله عدم بيع أى جزء من الشركات المصرية لليهود الذين لا يخفى على أحد منا أطماعهم فى التحكم فى مصر كبلد استراتيجى بالمنطقة ووجود الموارد الخام بوفرة فى أرضها والرغبة فى التحكم فى المنطقة العربية تحت ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ورغباتها التوسعية من (النيل الى الفرات).

ونتمنى أن لا يكون هناك تكتيم اعلامى عما يدور فى محاولات بيع الشركات وطرق تقييمها خاصة أن بعض الشركات يجرى تقييمها عن طريق مكاتب استشارية (امريكية - يهودية) فيجب أن يكون هناك جهاز مصرى لتقييم الشركات وفقا للأسعار السوقية المناسبة.

مع ضرورة تحديد الشركات الهامة التى لا يمكن ان تتركها الدولة للاستثمار الأجنبى مثل السكك الحديدية، والتليفونات ، وخلافه مع مراعاة الأوضاع الاجتماعية للعاملين، والوضع الاقتصادى السابق للبلاد.

القاهرة فى ٢٤/٤/١٩٩٣

حسين محمد سمير الغراب

المراجع

- ١- عبد العزيز اسماعيل داغستان مقال بالأهرام الاقتصادي باسم "التخصيص بين السياسة والاقتصاد" بتاريخ ١٩٩٣/٤/١ م.
 - ٢- د / حسين حسين شحاتة مقال بالأهرام الاقتصادي عن اليوبيل الذهبي لكلية تجارية عين شمس (مؤتمر الخصخصة) بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٤ م.
 - ٣- د / ابراهيم حلمي عبد الرحمن الاصلاح الاقتصادي في مصر كتاب الأهرام الاقتصادي عدد ٤٣ بتاريخ سبتمبر ١٩٩١ م.
 - ٤- د / على لطفى التطور الاقتصادي دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي مكتبة عين شمس - ١٩٨٧ م.
 - ٥- د / زكريا محمد بيومي مبادئ الاقتصاد - الكتاب الأول) دار النهضة العربية ١٩٨٩ م.
 - ٦- د / عبد المنعم راضى مبادئ الاقتصاد - مكتبة عين شمس ١٩٨٨ م.
 - ٧- د / رمزي زكي العايدى هذه الليبرالية الجديدة.. المتوحشة - مقال بمجلة الفكر الاستراتيجي العربي - العدد (٤١) بتاريخ يوليو ١٩٩٠ م.
 - ٨- د / رضا العدل الاقتصاد الكلي - ١٩٩٠ م - جامعة عين شمس. عن عام ١٩٩٢ م .
 - ٩- التقرير السنوي للبنك الدولي
 - ١٠- تقرير الأمم المتحدة
 - ١١- د / عبد الله سالم
 - ١٢- د / عاطفي صدقي
 - ١٣- يوسف كمال محمد
 - ١٤- د / ابراهيم دسوقي أباطة
 - ١٥- د / سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني
 - ١٦- مهير بوز
 - ١٧- راضى باترا
- مقال بالأهرام الاقتصادي باسم "التخصيص بين السياسة والاقتصاد" بتاريخ ١٩٩٣/٤/١ م.
- مقال بالأهرام الاقتصادي عن اليوبيل الذهبي لكلية تجارية عين شمس (مؤتمر الخصخصة) بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٤ م.
- الاصلاح الاقتصادي في مصر كتاب الأهرام الاقتصادي عدد ٤٣ بتاريخ سبتمبر ١٩٩١ م.
- التطور الاقتصادي دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي مكتبة عين شمس - ١٩٨٧ م.
- مبادئ الاقتصاد - الكتاب الأول) دار النهضة العربية ١٩٨٩ م.
- مبادئ الاقتصاد - مكتبة عين شمس ١٩٨٨ م.
- هذه الليبرالية الجديدة.. المتوحشة - مقال بمجلة الفكر الاستراتيجي العربي - العدد (٤١) بتاريخ يوليو ١٩٩٠ م.
- الاقتصاد الكلي - ١٩٩٠ م - جامعة عين شمس. عن عام ١٩٩٢ م .
- التقرير السنوي للبنك الدولي
- تقرير الأمم المتحدة
- د / عبد الله سالم
- د / عاطفي صدقي
- يوسف كمال محمد
- د / ابراهيم دسوقي أباطة
- د / سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني
- مهير بوز
- راضى باترا
- " الحرية الاقتصادية في الاسلام واثارها في التنمية" دار الوفاء للطباعة - ١٩٨٨ م.
- (الانهار - يوم الاثنين الأسود- ١٩ اكتوبر ١٩٨٧) ترجمة عفيفي تلجور - بيروت الحمراء - ١٩٩٠ م.
- (الكساد العظيم - هل بدأ يتحقق) دار الحمراء - بيروت - ١٩٩٠ م.

- ١٨- د / رمزي ذكي العايدى
(التاريخ السرى للبنك الدولى) دار سينا للنشر -
باختصار فى مقال بالاهرام الاقتصادى (عرض /
مشيرة موسى) بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٧.
- ١٩- محمد السيد سعيد
الشركات عابرة القومية - سلسلة عالم المعرفة
العدد (٧٠) - نوفمبر ١٩٨٦ - الكويت.
- ٢٠- يوسف كمال محمد
الاصلاح الاقتصادى (رؤية اسلامية) دار الهداية -
١٩٩٢ م.
- ٢١- فايز محمد على
الشركات الرأسمالية الاحتكارية - ١٩٧٩ - بغداد
- دار الرشيد.

فهرس المحتويات

المقدمة

تمهيد

- تطور النظام الرأسمالي وعلاقته بالاستعمار
- الاستعمار والرأسمالية التجارية
- الاستعمار والرأسمالية الصناعية والاحتكارية
- الاستعمار والديون
- الاثار الاقتصادية للحركات الاستعمارية
- على الدول النامية
- على الدول الرأسمالية
- الخلاصة : (النظام الرأسمالي مرتبط بقاؤه بالتوسعات الاستعمارية)
- الاستعمار الرأسمالي الحديث والخصخصة.
- مفاهيم الخصخصة (الظاهرية)
- الليبرالية والخصخصة.
- التيار الليبرالي الجديد وفروعه
- الفرع الأول : ضرورة تحجيم دور الدولة
- الفرع الثاني : المناداة بإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البرجوازية.
- القضية الاولى : خفض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة
- القضية الثانية : بيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص.
- أسباب نجاح الخصخصة فى الدول الرأسمالية.
- أدلة اعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البرجوازيين ضد مكاسب الأجور والمرتببات.
- البنك الدولي والاستعمار الحديث.
- البنك الدولي وعلاقته بتشجيع الاستثمار الاجنبى فى الدول النامية نشأة البنك الدولي.
- غرض انشاءه
- قروض التكييف الهيكلى وفرض اجراءات التحول
- علاقة قروض التكييف الهيكلى بالخصخصة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية
- الدليل الأول : تقرير الأمم المتحدة عن تعزيز الاستثمارات الأجنبية بالدول الأقل نموا.
- الدليل الثانى : قائمة توصيات البنك للحكومات التى تجرى عمليات نقل الملكية.

الدليل الثالث : ارتباط اعفاء الديون للدول المدينة بزيادة الجهود التحررية الاقتصادية
- تقرير الأمم المتحدة عن الدول الأقل نموا ١٩٩١.

- مخاطر الرضوخ لشروط البنك الدولي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية

أ - السيطرة الاقتصادية.

ب- السيطرة السياسية.

- مدخل علمى لعلاج مشكلات الاقتصاد المصرى

- قائمة المراجع

- فهرست المحتويات

الخصخصة الاستثمار الرأسمالي الجديد

إعداد

د / حسين الغراب

رئيس مجلس إدارة مركز الخبرات الإدارية والمحاسبية / كيم

مستشار التنظيم وإدارة الأعمال وخبير نظم التسويق وقواعد البيانات

خبير التدريب الإداري والإدارة الإستراتيجية وإدارة التسويق والإدارة المالية

تطور النظام الرأسمالي وعلاقته بالاستثمار

الاستثمار والرأسمالية التجارية

الاستثمار والرأسمالية الصناعية :

الاستثمار والغزو المالي :

الاستثمار والديون :

الآثار الاقتصادية للحركات الاستثمارية:

الاستثمار الحديث والخصخصة :

لماذا الاتجاه نحو الخصخصة ؟

الليبرالية والخصخصة

الاستثمار الحديث وبيع شركات القطاع العام

السيطرة السياسية للاستثمارات الأجنبية:

مادة تابعة لمركز الخبرات الإدارية والمحاسبية / كيم لمزيد من التفاصيل

<http://camecenter.cpm/came-library>

© 2010 Came Center - www.camecenter.com All rights reserved

جميع صفحات الموقع محمية بحقوق الملكية الفكرية وفقا لقوانين EUCD - DMCA- USA



Center of Accounting & Managerial Expertise
مركز الخبرات الإدارية و المحاسبية

www.camecenter.com

info@camecenter.com

14 Alnagah St, From Aloruba road , Triumph , Helioplise , Cairo.

Tel:+202 241 570 22 - +202 241 570 23

Mob:+2010 528 97 20 - Fax :+202 241 570 23